مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٤٢

الجمعة، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١١/٤٥
نيويورك

الرئيس:	غراف زو رانتزو	(المانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة كنياس
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هوا صن
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1995/457)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقـــاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد جين ـ برنارد مريميه، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، لما قدمه من خدمات بوصفه رئيس مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وإنني واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير مريميه على ما أظهره من مهارة دبلوماسية كبيرة في إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/457)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل زائير يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أزمع، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الوثيقة S/1995/457.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/465 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى التنقيحات التالية التي يتعين إجراؤها لنص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/465 بصيغته المؤقتة:

جميع الكلمات الواردة في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٣ من المنطوق، والتي تعقب كلمتي "قوة شرطة"، ينبغي حذفها ليصبح نص الفقرة الفرعية (د) كما يلي:

"المساعدة في تدريب قوة شرطة وطنية"؛

وفي الفقرة ٥ من المنطوق، ينبغي إدراج كلمة "تلك" بين كلمة نقل وكلمة الأسلحة في السطر قبل الأخير؛

وفي الفقرة ٦ من المنطوق، ينبغي حذف عبارة "ذات الصلة" في نهاية السطر الثالث، وينبغي الاستعاضة عن عبارة "إلى رواندا" في السطر قبل الأخير بعبارة "المشار إليها أعلاه"

وفي الفقرة ٧ من المنطوق، ينبغي الاستعاضة عن كلمة "أو" في السطر الأخير بلفظة "و"، وينبغي إضافة الكلمات التالية إلى نهاية الفقرة:

"يُبرم من أجل الاستعاضة عن ذلك الاتفاق بغية تيسير تنفيذ الولاية الجديدة؛".

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1995/411 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

المتكلم الأول ممثل زائير. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني وفد بلدي أن يكون أول من يخاطب مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، ولأهنئ أيضا سفير فرنسا وممثلها الدائم على رئاسته المميزة في الشهر الماضي.

ترحب زائير بمشروع القرار الذي ينظر المجلس في اعتماده، وتعتقد أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا خطوة إيجابية ستسهم في مساعدة رواندا على الخروج من الورطة الغارقة فيها. وترحب زائير بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وتأمل في أن تستخدم البعثة كل ثقلها كي يتم تحقيق الأهداف المذكورة في الفقرة ٣ من مشروع القرار.

ويأمل بلدي أملا وطيدا في أن تنفذ، على نحو عاجل، أحكام الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٣، التي تطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

"بذل مساعيها الحميدة للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلم".

وعلاوة على ذلك، تأمل حكومة جمهورية زائير في أن تتحقق الأهداف الموجزة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٣. وتنص الفقرة الفرعية تلك على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بـ :

"مساعدة حكومة رواندا في تيسير العودة الطوعية والآمنة للاجئين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية في بلادهم، وتحقيقا لهذا الهدف، دعم حكومة رواندا في جهودها الجارية الرامية إلى تعزيز مناخ من الثقةولثقة المتبادلة عن طريق أداء مهام الرصد في جميع أنحاء البلد بالاستعانة بالمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة".

وينبغي أن ترافق هذه التدابير جدول زمني محدد للإعادة العاجلة لأولئك اللاجئين الذين ما زالوا يقيمون في الخيام في زائير إلى وطنهم. وبلدي الذي تحمل العبء الأكبر الناجم عن الأزمة الرواندية لا يمكنه أن يتحمل المزيد. وتناشد حكومتي المجتمع الدولي أن يقوم بمساعدة رواندا على استعادة نصف سكانها المقيمين الآن على أراضينا. وليس طبيعيا أن تدعي أي حكومة مشاركة جميع سكانها عندما يعيش نصفهم في مخيمات رهن الاحتجاز. ويجب على السلطات في كيغالي أن تهيئ الظروف التي تمكن من العودة العاجلة للاجئين إلى ديارهم.

والفقرة ٦ من مشروع القرار

"... [تطلب] إلى الأمين العام التشاورمع حكومات البلدان المجاورة بشأن إمكانية وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ... بغية رصد بيع أو توريد الأسلحة والعتاد المشار إليها أعلاه".

فباسم حكومة زائير، أود أن أبلغ المجلس بأن زائير ليست منتجة للأسلحة، ولا هي تاجرة أسلحة.

لقد أشير إلى حكومتي إشارة واضحة. ونحن نشكر المجلس على اعترافه بالعبء الذي القته المأساة الرواندية على كاهل بلدي.

وبغية وضع حد للاتهامات الواهية التي توجه إلى بلدي، أود أن أؤكد مجددا بصورة علنية الطلب الذي تقدم به وزير خارجية جمهورية زائير في الاجتماع الذي عقد في بوجومبورا لإنشاء هيئة مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الإدعاء بحدوث عمليات نقل للأسلحة عبر الحدود مع زائير. وتشعر زائير بالذهول إزاء قصر النظر الذي يتصف به المجلس، وترغب في تذكيره بأن المجتمع الدولي سيجني فائدة لو توفرت له جميع المعلومات المتعلقة بالبلدان التي يفترض بأن تأتي منها تلك الأسلحة.

وتلتزم حكومة جمهورية زائير بالمشاركة بفعالية في المشاورات التي ستجرى مع الأمين العام وستعرب في الوقت المناسب عن آرائها حول كيفية وزع المراقبين على طول الحدود.

وأود أن اختتم بياني بتوجيه نداء بأن يقوم المجلس لدى النظر في مسألة رواندا في المرة القادمة بعد شهر من الآن، حسبما ينص مشروع القرار المعروض على المجلس الآن، بمناقشة مسألة وضع جدول زمني محدد لإعادة اللاجئين الى وطنهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت. وإذا لم اسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن اهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. لقد شهدنا بالفعل الطريقة الفعالة والمقتدرة التي تديرون بها أعمال المجلس. واسمحوا لي أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للسفير جين برنارد مريميه، الممثل الدائم لفرنسا، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الضافي عن الحالة في رواندا، وعن جهود المجتمع الدولي، وعلى الأخص الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا من أجل مساعدة حكومة رواندا وشعبها في الاضطلاع بمهام المصالحة الوطنية والتعمير والإنعاش التي تواجهما منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في العام الماضي.

وعلى الصعيد السياسي، لابد للمرء أن يثني على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة مناخ الاستقرار النسبي في البلد. فالتزام الحكومة بالمصالحة الوطنية يدل عليه، في رأينا، استمرار تمسكها بالعناصر ذات الصلة من اتفاق أروشا. ومن واجبنا كأعضاء في المجتمع الدولي أن نساعدها في تلك العملية. إلا أن وفدي يلاحظ مع القلق التعليقات التي أوردها الأمين العام في تقريره عن بعض التطورات السلبية التي جمدت عملية المصالحة الوطنية. وتشمل هذه التطورات اكتظاظ السجون بصورة بشعة، والافتقار الى نظام قضائي فعال، والاعتقالات التعسفية، والتوتر القائم بشأن حقوق الملكية. وقد حدث توقف شبه تام لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا الى مجتمعاهم المحلية. ولكن المشكلة الأكثر حدة هي إضفاء الطابع العسكري على بعض المخيمات الواقعة خارج رواندا وحشد الأسلحة داخلها، بالإضافة الى ما يتصل بذلك من ظاهرة تسلل أشخاص مسلحين عبر الحدود من تلك المخيمات الى رواندا. وقد تضافرت كل هذه العناصر لتجعل الوضع الأمني الهش أكثر تفجرا.

ولسوء الطالع، تولد أيضا امتعاض متزايد من المجتمع الدولي بشكل عام والأمم المتحدة بشكل خاص لما يعتبره البعض في رواندا - وربما لأسباب لها ما يبررها - تخليا عن رواندا في وقت حاجتها الماسة خلال إبادة الأجناس التي وقعت في العام الماضي وما تبع ذلك من عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بوعوده بمساعدة الحكومة على الوقوف على قدميها.

ومع ذلك، لا شك في أن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ساعد على الإسهام في إقامة مناخ من الأمن والثقة في جميع أنحاء البلد. فلا تزال جهود المجتمع الدولي ذات أهمية حيوية لعملية إعادة بناء رواندا. ولهذا السبب أعرب وفدي عن انزعاجه لما تردد عن إبداء عداء صريح تجاه أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في الأشهر الأخيرة. ونحن نعتقد أن من مسؤولية حكومة رواندا أن تعالج هذه المشكلة بشكل فعال.

وعلى مجلس الأمن بدوره أن يعالج القضايا الخطيرة المتصلة بإضفاء الطابع العسكري على المخيمات، وحشد الأسلحة، والتسلل عبر الحدود.

واعتقد ان الطابع الملح لهذه المشكلة أكده بجلاء الممثل الخاص للأمين العام في تقريره الشفوي الى مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نعتبر التدابير المبينة في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من مشروع القرار

بمثابة خطوة أولى. فبعد تلقينا لتقرير الأمين العام، في غضون الأيام الثلاثين المقبلة، نعتقد أننا قد نضطر الى العودة لتناول هذه المسألة وعرض تدابير جذرية بدرجة أكبر لحل هذه المشكلة - وهي مشكلة إذا لم نعالجها بصورة جدية وسريعة قد تؤدي وشيكا الى وضع متفجر لا يشمل رواندا فحسب بل أيضا بعض البلدان المجاورة.

وفي مجال التعمير والإنعاش، لا يسعنا إلا أن نلاحظ كيف أن نقص الموارد، وانعدام الهياكل الأساسية المطلوبة يعيقان جهود الحكومة. وإذا كان لنا أن نحقق السلم في رواندا - وهو سلم هش حاليا - فلا بد لنا أن نجد السبيل والوسائل لمعالجة هذه المشكلة. وكما ذكر وفدي في عدد من المناسبات، لا جدوى من مطالبة الحكومة بتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين اذا كانت لا تملك الوسيلة لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، نجدد نداءنا الى أعضاء المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة بموارد مالية. فهذه حالة نرى أنها قد تقتضي أن تُستثنى، مؤقتا على الأقل، من بعض الشروط لتمكين الحكومة من الحصول على هذه المساعدة المالية في الوقت المناسب. ولذلك نرحب بالدعوة الواردة في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار من أجل الإسراع في تقديم المساعدة الدولية.

ان المصالحة الوطنية، كما أكد وفدي في مناسبات عدة، لا تزال ضرورية لعملية المداواة الوطنية في رواندا. وفي هذا الصدد، تشكل العدالة عنصرا اساسيا، والمحكمة الدولية، التي بدأت في التحقيق في بعض القضايا - تحتاج كل دعم يمكن لها أن تحصل عليه من المجتمع الدولي لتحقيق هدفها. كما يحتاج نظام القضاء الوطني الى الإنعاش، على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، نوافق على التوصية القائلة بوجود حاجة الى تعديل الولاية مراعاة لتغير الظروف في الميدان. ويبدو أن هناك اتفاقا من جانب جميع المعنيين على أنه في ضوء الوضع الراهن في رواندا، ينبغي أن تكون المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عن طريق البعثة منصبة على أنشطة تستهدف بناء وتوطيد مناخ الثقة فيما بين جميع الروانديين. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أنه تم التوصل الى التفاهم بين حكومة رواندا والأمم المتحدة على المستوى المناسب للقوة التي يمكن أن تضطلع بهذه المهام. وإن المستوى الجديد للقوة في رأينا يستجيب للشاغل المشروع لأية دولة ذات سيادة في أن تتولى زمام مصيرها بنفسها، مع الاعتراف في الوقت ذاته بحتميات التنفيذ الفعال لولاية متفق عليها. وقد بينت التجربة في الآونة الأخيرة أن تزويد رجالنا في الميدان بما هو أقل من الموارد الكافية قد يأتي بنتائج عكسية فيما يتعلق بتحقيق أهدافنا المنشودة.

وفي ضوء ما ذكرته، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار، وسيؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام على العمل الممتاز الذي يؤديه في رواندا، ولجميع أفراد البعثة على خدمتهم لقضية السلام والمصالحة الوطنية في رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويسنومورتي (أندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أيما سرور أن يعرب عن تهانئه لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير مريميه ممثل فرنسا على قيادته الماهرة أثناء شهر أيار/مايو حينما ترأس أنشطة المجلس.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، يسلم وفد بلدي بالدور الهام الذي اضطلعت به البعثة في الاسهام في حالة الاستقرار السائدة حاليا في رواندا والتي أؤمن بأنها ستسهم إسهاما ملموسا في عملية المصالحة الوطنية والانعاش والتعمير الاقتصادي. وبالتالي فمن الحتمي أن تحافظ حكومة رواندا على هذه الظروف المؤاتية بغية التوصل الى سلم عادل ودائم.

ومما يشجع وفد بلدي بصفة خاصة أن حكومة رواندا تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن لمواطنيها، وهي مهمة أساسية لأية دولة ذات سيادة. وكان هذا السياق بالذات هو الذي أيد فيه وفدي كل التأييد الطلب الذي قدمته حكومة رواندا بإجراء تخفيض ملموس في العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. فهذا التخفيض لا يرمز فحسب الى استعادة حكومة رواندا لسيادتها وكرامتها، بل يعبر أيضا عن الواقع في الميدان. وعليه يرحب وفد بلدي بالاتفاق الذي توصلت اليه حكومة رواندا والأمم المتحدة بتخفيض مستوى القوة الى ٢ ٣٣٠ جنديا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد مشروع القرار هذا، والى ١ ٨٠٠ جندي خلال أربعة أشهر.

ورأي وفد بلدي المدروس هو أن الجهود الرامية الى تعزيز الحالة الأمنية في رواندا لا غنى عنها حقا لكي يسود مناخ من الاستقرار والثقة، مناخ يؤثر بشكل ايجابي على تدفق اللاجئين العائدين. إلا أننا ندرك أن كل هذه الجهود يجب أن تكون قائمة على مصالحة وطنية حقيقية فيما بين مختلف عناصر المجتمع الرواندي.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود لن تتمخض عن النتائج المرجوة إذا استمر توريد الأسلحة والعتاد بلا هوادة الى عناصر الحكومة السابقة، مع ما يترتب على ذلك من أنشطة عسكرية عبر الحدود. ونرى أن المعالجة الشاملة لهذه المشكلة بالذات، التي تعد من الشواغل الرئيسية لحكومة رواندا، تتطلب التعاون ليس فقط بين حكومة رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، بل أيضا التعاون مع البلدان المجاورة. ومن هنا يكون النهج الاقليمي لحسم هذه المسألة موضع ترحيب بالغ.

وعلى الرغم من أنه أمكن إحراز بعض التقدم، فلا تزال حكومة رواندا تواجه بعض الصعوبات التي خلقت توترات واحباطات يتفهمها وفد بلدي تماما ويتعاطف معها. وفي هذا السياق، أود أن أشير الى أن التأخير في تسليم مرتكبي جرائم إبادة الأجناس ليد العدالة عن طريق النظام القضائي الوطني والمحكمة الدولية هو أحد الأسباب الرئيسية. وهذا التأخير يرجع أساسا الى النقص الشديد في الأفراد والموارد. لذا، يود وفد بلدي أن يطلب الى المجتمع الدولي أن يكون أكثر استعدادا لتقديم المساعدة اللازمة الى رواندا في هذا الصدد، بغية إعادة وظائف النظام القضائي الى نصابها.

وفي ضوء هذه الاعتبارات سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير مريميه، الممثل الدائم لفرنسا، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

تتابع بوتسوانا باهتمام شديد التطورات الجارية في رواندا. ومما يشجعنا عزم حكومة رواندا وشعبها والتزامهما بعملية تعمير بلدهما وإنعاشه. فتوفير المياه والكهرباء، وإعادة فتح المدارس الابتدائية والثانوية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والزراعية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/1995/457)، هي الشاهد على الجهود التي يبذلها أبناء رواندا لبناء مستقبل أفضل بالموارد المحدودة جدا الموجودة تحت تصرفهم.

ومن الواضح أنه ما زال هناك الكثير من التحديات والعقبات التي ينبغي التغلب عليها؛ ومن بينها الحاجة الى إنشاء نظام قضائي فعال. ويشجعنا أن هذه المسألة تولى اهتماما عاجلا. ونثني على قرار حكومة رواندا بأن تقدم، وفقا لاتفاق أروشا للسلام، قائمة بمرشحين تختار الجمعية الوطنية منها أعلى ستة قضاة. ونعتقد أن هذه خطوة هامة في سبيل إعادة بناء النظام القضائي في رواندا، وهذا أمر حيوي لعملية الالتئام الوطني والمصالحة. ذلك أن عودة حكم القانون سيكون لها أثر نفسي إيجابي على شعب رواندا وعلى اللاجئين الحقيقيين في البلدان المجاورة، لعلمهم أن حرياتهم المدنية وحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم ستُحمى من حكم المتسلطين. كما أن الإسراع بإعادة بناء النظام القضائي سيكفل التعجيل بمحاكمة المشتبه فيهم الذين تكتظ بهم السجون.

ووفد بلدي ليس لديه ما يدعوه الى الشك في سلطة حكومة رواندا أو في قدرتها على توفير الأمن والحماية لمواطنيها. وبقدر علمنا، لا يوجد حتى الآن من يشكك في أن الحكومة تمتلك امكانيات الحفاظ على السلم والاستقرار النسبيين في البلد بعد دحر مرتكبي جرائم إبادة الأجناس.

وفي ضوء ما قلته سلفا، نرى من المناسب أن يستعرض مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. لهذا، يؤيد وفد بلدي الولاية الجديدة التي تنص على تخفيض مستوى القوة وفقا لرغبات حكومة رواندا. ونعلم أن حكومة رواندا لم تحصل على كل شيء كانت تأمل فيه، ولكن هذا يمكن توقعه في أية عملية تفاوض.

لقد أسهمت البعثة إسهاما هاما في تهيئة مناخ من السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية في رواندا. وستواصل الاضطلاع بدور هام كتجسيد لاستعداد المجتمع الدولي للتعاون مع رواندا في المهمة الصعبة، وهي إعادة بناء بلد مزقته الحرب. وتعديل الولاية لا يعبر، في رأينا، عن فشل البعثة، بل إنه بالأحرى اعتراف منا بحدوث تغيرات نوعية تستدعي اجراء تغيير نوعي في أفراد البعثة مراعاة للظروف التي تغيرت على أرض الواقع.

إن المصالحة الوطنية هي أكبر تحد يواجه رواندا حكومة وشعبا. فهناك مليونان من اللاجئين الروانديين في بوروندي وتنزانيا وزائير. ونعتقد أنه لن يكون من الممكن إيجاد السلم الدائم بينما يبقى هذا العدد الكبير من الناس في مخيمات للاجئين خارج البلد. وفي الوقت الذي تقع فيه مسؤولية إيجاد مناخ يفضي الى العودة الطوعية للاجئين على عاتق حكومة رواندا فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي عليه التزام أدبي بالمساعدة ماديا وعلى نحو آخر في هذه العملية. إذ أن إعادة توطين العائدين وإعادة إدماجهم ستتطلبان موارد هائلة ليس بإمكان حكومة رواندا أن توفرها بمفردها. ونعتقد أن مثل هذه الموارد ستكون أقل مما ينفق حاليا على اللاجئين في المخيمات الذين لا يمكنهم الانخراط في أي نشاط إنتاجي هادف.

إن إمدادات الأسلحة والتدريب العسكري في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة وما تقوم به عناصر من الحكومة السابقة من غارات عبر الحدود على أراضي رواندا كلها أمور تثير قلقا بالغا لدى وفد بلدي. فهي تهديد لجو السلم والاستقرار النسبيين السائد حاليا في البلد. كما أنها تهديد للجهود التي تبذل من أجل العودة الطوعية والآمنة للاجئين. وهي تسمم جو الثقة والثقة المتبادلة الذي بدأ يتولد الآن، كما أنها تضع عقبات خطيرة على طريق إعادة التأهيل والتعمير في البلد. وهي، علاوة على ذلك، تخلق توترات على طول حدود رواندا ومن ثم تشكل تهديدا للسلم والأمن الاقليميين. ويحدونا الأمل في بذل كل جهد ممكن كيما يكفل عدم عودة مرتكبي جريمة إبادة الأجناس الى رواندا عن طريق قوة السلاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. فخبرتكم الواسعة وخصالكم الشخصية ستضمن نجاح مداولات المجلس. كما أود أن أعرب عن شكر وفد بلدي للممثل الدائم لفرنسا السفير مريميه، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

ويتقدم وفد بلدي بالشكر للأمين العام على تقريره المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، الذي يخلص فيه الى أن الحالة في رواندا قد تغيرت تغيرا جذريا وأن هذه التغييرات تستدعي إجراء تسويات في ولاية البعثة فالحالة في رواندا قد تغيرت حقا، والظروف السائدة حاليا تختلف عن تلك التي كانت سائدة منذ عام مضى، شهد نهاية الحرب وإبادة الأجناس التي سببت معاناة تجل عن الوصف. لكن الحالة مازالت معقدة فخلف الاستقرار والحالة السوية الظاهرين في البلد تستمر المشاكل، مثيرة التوتر والشك بالنسبة لشعب وحكومة رواندا، وباعثة على قلق المجتمع الدولي الذي له ما يبرره. ونرى أن هذه المشاكل يجب أن تحل على وجه السرعة من أجل إيجاد مناخ من الأمن والثقة يفضي الى عودة اللاجئين، والى تحقيق السلم، والى المصالحة الوطنية.

ويجب، أولا وقبل كل شيء، تحقيق العدالة لشعب رواندا، فقبل عام قُتل قرابة مليون شخص قتلا وحشيا في ذلك البلد، ومازال الضحايا وأسرهم في انتظار محاكمة مرتكبي تلك الجرائم. ويوجد الآن الآلاف في السجون الرواندية دون توجيه اتهام أو القيام بمحاكمة لأن النظام القضائي الوطني مصاب بالشلل نظرا لافتقاره الى الموظفين والموارد. وما لم يتم سريعا إعادة بناء هذا النظام القضائي بمساعدة المجتمع الدولي، فسيذوى العديدون في السجون أسى واكتئابا، والبعض مذنب والبعض الآخر بريء. وتهدد دائرة العنف بالاستمرار في رواندا إذا لم يشهد ضحايا إبادة الأجناس، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي تحقيق العدالة.

إن المقررين بانشاء المحكمة الدولية لرواندا، وبتعيين وكيل للمدعي العام كانا قرارين هامين لتقديم المشتبه في ارتكابهم لأعمال إبادة الأجناس الى المحاكمة ولبدء التحقيق في هذه الأعمال. ولكن نرى أن النظام القضائي الوطني لرواندا بوصفه مسألة ذات أولوية ينبغي أن يعاد تشكيله في نفس الوقت بالاستخدام الأمثل لجميع الموارد والخبرات التي تمس الحاجة إليها والتي تعهد المجتمع الدولي بتوفيرها. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نكون على دراية بأن المحاكم الرواندية هي التي ستتولى التحقيق في الغالبية العظمى من القضايا وإصدار الحكم فيها.

كما نعتقد أن البلدان المجاورة عليها دور هام تضطلع به في تحقيق العدالة في رواندا. وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلدي المبعوث الخاص للأمين العام في رواندا على تذكير حكومات بوروندي وتنزانيا وزائير بمسؤوليتها عن تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان الى المحاكمة، وبالتعاون مع المحكمة الدولية لرواندا بتسهيل اجراءات التحقيقات في أراضي كل منها.

كما تشعر حكومة وشعب رواندا بالقلق حيال استمرار الأنشطة العسكرية في مناطق الحدود، ومن جراء تسليح وتدريب عناصر من قوات الحكومة السابقة. فهذه الأنشطة تزيد من تفاقم التوتر وتثير الرعب وهي عامل مزعزع للاستقرار. وتحث حكومة بلدي البلدان المجاورة لرواندا على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع هذه الأنشطة، وعلى الامتثال الصارم للقيود المنصوص عليها في القرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن بيع أو توريد الأسلحة والعتاد ذي الصلة الى رواندا.

وثمة عنصر ثالث ذكر في تقرير الأمين العام وهو البطء في تسليم المساعدة الاقتصادية التي تعهد بها في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي هذا الصدد علينا أن نذكر بأن الأحداث المأساوية التي وقعت في ربيع ١٩٩٤ قد دمرت الى حد كبير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لرواندا وقللت من قدراتها الإدارية ويجب تمكين البلد من استعادة قدرته الوطنية على الانتاج، ومن النهوض بالمصالحة الوطنية ومن تهيئة مناخ الثقة اللازم لعودة اللاجئين. ولا تحتاج رواندا الى المساعدة الدولية بالتقطير؛ إنها تحتاج الى إسهام مستمر يمكن الحكومة من الوفاء سريعا بمتطلباتها الخاصة بالميزانية ومن الاضطلاع بأنشطة الانعاش والتعمير.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، ووكالات الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الانسان والمحكمة الدولية والمنظمات غير الحكومية لها جميعا دور أساسي تضطلع به في الجهود المشتركة الرامية الى مساعدة شعب رواندا في تحقيق السلم والاستقرار والتعمير وفقا لمبادئ اتفاق أروشا للسلم ونرى أن وجود بعثة الأمم المتحدة في رواندا قد أسهم، ومازال يسهم، إسهاما كبيرا في توليد الاستقرار والأمن والثقة وهو ما يحتاج إليه البلد أمس الحاجة. لذا، يوافق وفد بلدي على ضرورة تعديل ولاية البعثة بحيث تحدد لها وظائف ترمي أساسا الى بناء الثقة في مناطق المصالحة الوطنية، والعودة الطوعية الآمنة للاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية وتدريب قوة شرطة وطنية. إن التعاون النشط من جانب حكومة رواندا حيوي إذا ما كان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن تضطلع بوظائفها الجديدة. لذا، نحث الحكومة على أن تواصل تعاونها التام مع البعثة.

ووفد بلدي يؤيد مبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر إقليمي معني بالأمن والاستقرار والتنمية بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، نظرا لأن عودة اللاجئين الروانديين، كما يذكر التقرير، لا ترتهن فقط بالظروف المحسنة داخل البلد، لكن أيضا بوجود علاقات أفضل بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وإذ قلت ذلك، فإن وفد بلدي يؤيد مقترح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار. ويحدونا الأمل أن يسهم اعتماده في جهود حكومة رواندا الرامية الى تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وإعادة التعمير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزي): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تشن هوا صن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويتعهد الوفد الصيني بأن يتعاون معكم تعاونا كاملا. ونحن على ثقة بأنكم، بفضل حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة، ستديرون أعمال المجلس خلال هذا الشهر للوصول بها الى النجاح.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السفير مريميه، ممثل فرنسا، على إسهامه البارز في تحقيق النجاح التام لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان في جلسة رسمية لمجلس الأمن منذ توليت مهامي هنا. وبصفتي الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، أود أن أقول إنني أود أن أقيم علاقة عمل جيدة مع الأعضاء وذلك للمساعدة في الوفاء بمقاصد الميثاق ومبادئه وتحقيق السلم والتنمية في العالم.

لقد أثبتت ممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم على مر السنين أن هذه العمليات لن تنجح إلا إذا تقيدت تقيدا تاما بمقاصد ومبادئ الميثاق وبالمبادئ التي أثبت التاريخ فعاليتها. وهذه المبادئ، في رأينا، تتضمن في المقام الأول، احترام سيادة البلدان المعنية؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس؛ والالتزام الصارم بالحياد من خلال الامتناع عن التدخل في النزاعات والصراعات الداخلية؛ والحصول على موافقة البلدان وتعاونها. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في ضوء الوقائع الحالية والقدرات الفعلية للأمم المتحدة. وأية عملية تخرج عن هذه المبادئ ستعاني من النكسات أو الإخفاقات.

وتوجد بالفعل أمثلة كثيرة على ذلك، إيجابية وسلبية. وفي الوقت الحاضر، تمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بمرحلة دقيقة من التأمل والانتقال. ولهذا، فمن الحتمي أن يستقي مجلس الأمن الدروس من التجارب الماضية وأن ينظر في كل عملية بصورة دقيقة، في ضوء هذه المبادئ، وذلك حتى يتخذ قرارات تكون عملية وممكنة التطبيق.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا قدمت منذ إنشائها بعض الإسهامات في تحقيق استقرار رواندا وإيصال المساعدة الإنسانية. والحالة في رواندا الآن تعود الى مجراها الطبيعي. وهذه الحالة التي تم التوصل إليها لا يمكن فصلها عن الجهود الإيجابية التي بذلتها الحكومة الرواندية، وبخاصة العمل الهائل الذي اضطلعت به في تعزيز المصالحة الوطنية وتضميد جراح الحرب؛ لقد تم هنا تحقيق تقدم يثلج الصدر.

وتم فتح المدارس من جديد. وتمت استعادة إمدادات المياه والكهرباء على نحو جزئي. وبدأت رواندا فعلا السير على طريق إعادة البناء وإعادة الإعمار، غير أنها لا تزال تواجه الصعوبات: فالمشكلة الأمنية ما زالت قاتمة، وتوقفت مرة أخرى عمليات إعادة اللاجئين والمشردين الى وطنهم؛ ولا يزال يتعين السيطرة على تدفق الأسلحة الى رواندا. ولهذا فإن المهمة التي تواجه حكومة رواندا وشعبها ما زالت شاقة جدا: ويجب عليهما أن يعولا أساسا على جهودهما الذاتية لتيسير عودة الأشخاص وإعادتهم على نحو سلس الى الوطن، عن طريق المصالحة الوطنية.

وإن أعمال المجتمع الدولي، بما فيها أعمال مجلس الأمن، ينبغي أن تستهدف في المقام الأول

الوفاء بالاحتياجات ذات الأولوية للشعب الرواندي؛ وبهذه الطريقة، يمكن لها أن تقدم مساعدة حقيقية لرواندا حكومة وشعبا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، يجب احترام إرادة حكومة رواندا وشعبها.

ويعتزم مجلس الأمن، في ضوء الحالة المتغيرة في رواندا، تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وتقليل نطاق أنشطتها؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ستضطلع أساسا بدور المساعي الحميدة في المستقبل للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلم. ونرى أن هذا التغيير يخدم مصالح الشعب الرواندي.

ومشروع القرار المعروض علينا يعكس أساسا هذه الروح. وسوف يصوت الوفد الصيني بالتأييد، وهو قرار يستند الى دعمنا الدائم لعملية السلم الرواندية. ونأمل أن يؤدي اعتماد مشروع القرار الى زيادة تعزيز السلم والاستقرار في رواندا وإلى مساعدة الشعب الرواندي على تحقيق المصالحة الوطنية حتى يتمكن من العيش والعمل في جو من السلم والسعادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

يبدأ المجلس الآن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/465، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا بشكله المؤقت، قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٩٩٧ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، بالنيابة عن وفد بلدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أتوجه بالشكر للسفير مريميه ممثل فرنسا على طريقته الممتازة والفعالة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إننا نرحب باعتماد القرار الذي يمدد أعمال حفظ السلم التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لستة أشهر أخرى ويعدل ولاية البعثة لتجسد التغيرات الكبيرة في الظروف وفي احتياجات شعب رواندا. فالمطلب الأساسي الآن لشعب رواندا يتمثل في تهيئة مناخ من الاستقرار والثقة يشجع على بذل المزيد من الجهود والتقدم نحو المصالحة الوطنية. وتشعر حكومة بلدي بالرضى لأن بعثة الأمم المتحدة، بهذا القرار، أصبحت لديها الآن الولاية لتقديم مساعدة فعالة في هذه العملية.

كما نرحب بنتائج المباحثات الجارية بين حكومة رواندا والأمم المتحدة التي ينبغي أن تضمن أن تكون تحت تصرف بعثة الأمم المتحدة الطاقات العسكرية التي يعتقد قائدها بأنها ضرورية لاضطلاع القوة بولايتها. ونتطلع الى حكومة رواندا لمواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا من أجل ضمان سلامة أفراد جميع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومة، والإبقاء على تعاونها الكامل لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم الإنسانية الأساسية. ونتطلع بصورة خاصة الى حكومة رواندا لكي تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز البعثة والاتفاقات الأخرى ذات الصلة.

ويحدونا الأمل أن تستمد حكومة رواندا الثقة من التأكيد مجددا على حظر الأسلحة الوارد في هذا القرار وذلك لكي توضح للبلدان المجاورة أن حظر الأسلحة ينطبق إذا كانت الأسلحة ستستخدم في رواندا. ونرحب بالاستعداد، الذي أعرب عنه للتو الممثل الدائم لزائير، بالتعاون في هذا المجال، ونأمل أن تؤدي المشاورات مع زائير والبلدان الأخرى إلى اتخاذ خطوات مبكرة لإحكام القبضة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي يستهدف العناصر المعارضة للمصالحة الوطنية في رواندا.

وينبغي لجميع بلدان المنطقة أن تواصل جهودها لضمان التنفيذ الفعال للحظر في المناطق الخاضعة لولايتها، وللحيلولة دون أن تقع داخل أراضيها أية أنشطة تستهدف زعزعة استقرار رواندا.

ويشكل وجود البعثة عنصرا أساسيا في إطار التعاون بين حكومة رواندا والمجتمع الدولي من أجل المساعدة في تنمية البلد وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للاجئين والمشردين في داخل البلاد العودة إلى ديارهم في أمان. ونرجو أن نرى المجتمع الدولي وقد ضاعف جهوده في ميدان الإنعاش وإعادة التوحيد داخل رواندا، وخاصة بإسراعه في إيصال المعونة الكبيرة التي تعهد في وقت سابق بتقديمها الى رواندا.

وأخيرا، نشيد إشادة خاصة بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في المساعدة على ضمان السلم الدائم في رواندا. كما نرحب بجهود الأمين العام من أجل توسيع الحوار السياسي في المنطقة بأجمعها. ونأمل أن تقوم جميع البلدان المجاورة بمشاطرة المجتمع الدولي في دعم هذه العملية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهاني الخالصة بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وحيث أنني تشرفت بالعمل معكم على مدى سنوات كثيرة في محفل آخر، فقد أدركت منذ اللحظة الأولى لتوليكم هذه المهمة أنكم ستوفّقون توفيقا كبيرا.

وبالنسبة لسلفكم، السفير جان - برناردو مريميه، (الممثل الدائم لفرنسا)، فقد برهن مرة أخرى، برئاسته البارعة للمجلس في الشهر الماضي، على روحه المهنية الرفيعة التي أكسبته إعجاب واحترام الجميع.

ترحب إيطاليا باتخاذ القرار بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهذا القرار يمثل بداية مرحلة جديدة من التعاون بين الأمم المتحدة ورواندا - وهي مرحلة نحن مقتنعون بأنها ستتسم بوحدة المقاصد والأهداف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياحنا الخالص لروح التوفيق والمرونة التي سادت المشاورات التي عُقدت في الأيام القليلة الماضية. فقد سمحت هذه الروح ببدء مرحلة جديدة هامة في عملية رواندا، مرحلة تنقل مركز الاهتمام من حفظ السلام إلى بناء الثقة. ويبدو أن جميع الظروف أصبحت مهيأة الآن لكي تصبح عملية رواندا قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة كقصص نجاحها في السلفادور وكمبوديا وهايتي وموزامبيق.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري للمهارة والاتزان الدبلوماسيين اللذين أبداهما زميلنا السفير مانزي باكوراموتسا، الممثل الدائم لرواندا. فتلك المهارة وذلك الاتزان ساعدا في رأينا على التوصل الى اتفاق يحظى برضا جميع المعنيين.

إن القرار يعدل تعديلا واقعيا ولاية البعثة لكي تتلاءم مع الظروف السائدة حاليا في البلد، والمتسمة بعودة الاستقرار. وهناك مؤشرات عديدة على عودة الأحوال الطبيعية بشكل تدريجي في رواندا. ومن أجل إتمام هذه الصورة الإيجابية عموما، سيكون من الضروري إعادة تنشيط النظام القضائي الوطني وبدء المحكمة الدولية في العمل دونما إبطاء. وسيساعد هذا أيضا على إعادة تعزيز مناخ الثقة ومن ثم يساعد على التوصل إلى حل نهائي لمشكلة اللاجئين، ونرجو أن يتحقق هذا الحل قريبا. وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن امتناننا العميق لزائير والبلدان المجاورة الأخرى لتحملها جزءا كبيرا من عبء تدفق اللاجئين ولفعاليتها في تدبر هذا الأمر.

ونرى أن مما يكتسي الأهمية أن يتناول القرار أيضا موضوع إعادة تسليح الميليشيات وتوريد الأسلحة الى معسكرات اللاجئين. ومما يتسم في رأينا بأهمية مماثلة توضيح القرار لجوانب معينة من الحظر المفروض على الأسلحة من أجل تزويد المجتمع الدولي بوسائل فعالة بدرجة أكبر لمواجهة أولئك الذين يعملون على زعزعة استقرار رواندا. ونؤيد، دون تحفظ، التدابير التي اتُّخذت في هذا الصدد اليوم.

وتود إيطاليا أيضا أن تؤكد بوجه خاص على دعوة القرار إلى عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن مقتنعون بأن التطورات التي وقعت مؤخرا في المنطقة ستؤدي إلى انتهاج تدابير أكثر اتساعا من أجل بناء الثقة، وهذه من شأنها أن تساعد كثيرا على استعادة الاستقرار في المنطقة بأجمعها والشروع في العمل اللازم للإنعاش والتعمير.

وختاما، ترى إيطاليا أن مجلس الأمن اعتمد اليوم صكا فعالا تأييدا لجهود السلطات الرواندية والمجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد لمشاكل المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولكي أقول إننا نتطلع إلى العمل معكم بشكل مثمر ووثيق.

أود أيضا أن أشكر السفير مريميه، ممثل فرنسا، على القيادة البارعة التي وفرها لنا في الشهر الماضي.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود رواندا من أجل أن تصبح مجتمعا يسوده السلم والعدالة والانفتاح. إن تاريخ رواندا المأساوي لا يمكن إرجاعه الى الوراء، لذلك يتمثل هدفنا الآن في فتح فصل جديد لهذه الأرض المضطربة - فصل تعمل فيه الحكومة الرواندية جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي من أجل التوفيق بين المتحاربين السابقين وكفالة العدالة لضحايا إبادة

الأجناس ووضع شعب رواندا على الطريق المؤدي الى مستقبل أفضل.

إن عملنا المشترك لتحقيق هذه الغايات لم ينجز بعد، ولا يمكن إنجازه إلا عن طريق تعاون رائع بين المجتمع الدولي وحكومة رواندا. وفي هذا العمل تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بدور حاسم. وستتمثل إحدى مهامها الرئيسية في مساعدة الحكومة الرواندية على النهوض بواجبها الجسيم في إعداد البلد لعودة اللاجئين الى ديارهم عودة طوعية مأمونة. فوجود عشرات الألوف من اللاجئين والمشردين لا يمثل فحسب مأساة إنسانية للذين يعيشون في المعسكرات، بل يسهم أيضا في إثارة التوترات في المنطقة.

ونعلم تمام العلم بالأنباء التي تتردد بأن ثمة قواعد ومعسكرات، بخلاف تلك الخاضعة لإشراف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يجري استخدامها لأغراض التدريب والتجنيد والإغارة على رواندا. وينبغي أن نتصدى لهذا الخطر. ولهذا فإن القرار أيضا يطلب الى الأمين العام أن يعمل مع حكومة رواندا وسائر حكومات المنطقة من أجل تقصي تدفق الأسلحة الى الذين يسعون الى زعزعة استقرار رواندا وكبح هذا التدفق.

ويسر حكومة بلدي بوجه خاص أن البعثة ستسهم، في إطار هذه الولاية، في تحقيق أمن أفراد المحكمة الدولية. إن نجاح المحكمة يكتسي أهمية حاسمة في نجاح رواندا. ولا بد من محاكمة أولئك الذين خططوا لعملية إبادة الأجناس وقادوها في عام ١٩٩٤. فالعدالة عنصر أساسي في المصالحة ونحن نتفق تماما مع حكومة رواندا في هذا الصدد. كما يحتاج محققو المحكمة الدولية ومدعوها العامون وقضاتها، للنهوض بأعباء واجباتهم الى حماية عسكرية دولية محايدة. ونحن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص السفير خان على عمله الفعال ولموظفي البعثة على جهودهم الدؤوبة.

وتعتقد حكومتي أيضا أن ليس بإمكان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التصدي إلا إلى جزء من التحديات التي تواجه رواندا. ونحن ندرك حاليا أن المساعدة الإنمائية مطلوبة من أجل تحقيق الاستقرار. وحسبما قال سفير رواندا، يجب أن يعمل الأطباء والمهندسون الزراعيون وخبراء التنمية جنبا إلى جنب مع حفظة السلم بغية تحقيق أهدافنا المتشاطرة من أجل رواندا.

وأخيرا، تقع على عاتق رواندا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، مسؤولية هامة عن تعزيز حرمة القانون الدولي في كل أرجاء العالم. وإننا نرحب بالتعاون الذي تبديه حكومة رواندا، ونتوقع أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الولاية فيما نعمل معا نحو بناء السلم والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد السمين (عمان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم باسم وفد بلادي بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإننا لعلى يقين تام من أن خبرتكم الدبلوماسية ومهارتكم المشهودة ستكونان خير ضمان لنجاح أعمال مجلسنا الموقر. كما لا يفوتني الإشادة بسلفكم سعادة السفير جان - برنارد ميرميه المندوب الدائم لفرنسا وأعضاء وفده على الطريقة المثلى والحكيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد مضى عام بأكمله على الكارثة الإنسانية التي أحاقت برواندا وما رافقها من أعمال عنف وإبادة تقشعر لها الأبدان. ويشعر وفد بلدي بارتياح بالغ لاستتباب الأمن والاستقرار النسبي في البلاد، ولوجود مؤشرات على أن الحياة بدأت تعود تدريجيا إلى طبيعتها، كما يتجلى من عودة السكان إلى مزاولة مختلف الأنشطة البشرية من زراعة وتجارة وغيرها، وعودة التلاميذ إلى مدارسهم وإعادة الخدمات الأساسية وبدء عملية التعمير، وهذه في حد ذاتها من الأمور التي تبعث على التفاؤل.

بيد أنه لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين على الحكومة الرواندية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تتصدى لها بفعالية. ولعل أخطرها على الإطلاق الغارات العسكرية التي تقوم بها عناصر قوات وميليشيات النظام السابق والتي تبعث أنشطتها العسكرية واستمرارها في حيازة السلاح على القلق. ونعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة مساعدته للحكومة الرواندية على درء مخاطر تلك العناصر، وكفالة عدم اندلاع موجة جديدة من العنف وأعمال الإبادة في رواندا.

يعتقد وفد بلادي بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا قد اضطلعت، في ظل ظروف صعبة أحيانا، بدور مهم في التخفيف من الأزمة الإنسانية والمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية بين أفراد الشعب الرواندي. ونشاطر هنا وجهة النظر القائلة بأن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تمثل آلية ضرورية من آليات بناء الثقة، وأن وجودها في رواندا يضيف بعدا هاما إلى الجهود المبذولة لخلق جو من الاستقرار والثقة والأمن، كما يساعد وجودها على تهيئة ظروف تؤدي إلى إعادة توطين اللاجئين والمشردين وتوفير معونات التعمير.

ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بالقرار الذي اعتمدناه للتو والذي جدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في كانون الأول/ديسمبر المقبل. كما نرحب على نحو خاص بالتعديلات التي أدخلت على ولاية البعثة والواردة في الفقرة الثانية من القرار، ونرى بأنه من الملائم أن تعكس ولاية البعثة التغيرات التي طرأت على الميدان.

إن وفد بلادي، اقتناعا منه بأن الأمم المتحدة تواصل انتهاج السلوك الصحيح في رواندا، وأن شعب رواندا لا يزال يظهر استعدادا للتعاون مع الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فإنه يؤيد تماما اعتماد هذا المشروع الذي صوت وفد بلادي لصالحه. ويحدونا وطيد الأمل في أن القرار المعتمد سيسهم إيجابا في تحقيق الأمن والاستقرار في رواندا، إضافة إلى عملية المصالحة والوفاق.

ولا يفوتني في ختام بياني هذا أن أنوه بالدور البناء الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في رواندا لإعادة الأمن والاستقرار هناك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا في، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب أيضا عن امتناننا للممثل الدائم لفرنسا، السفير مريميه، على توجيهه الماهر لأعمالنا في أيار/مايو.

وأود أيضا أن أرحب في صفوفنا بالممثل الدائم الجديد للصين، السفير تشن هواصن، في هذه الجلسة، وهي الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن التي يشارك فيها.

تتابع روسيا باهتمام لا يعرف الوهن تطور الحالة في رواندا وفيما حولها. ونلاحظ بارتياح المؤشرات التي تدل على تطبيع الحالة بصورة تدريجية. ونأمل في أن تنجح السلطات الرواندية، بمؤازرة مختلف القوى السياسية في البلد وبمساعدة المجتمع الدولي، في العمل على استقرار الحالة بصورة تامة، وفي تهيئة الظروف اللازمة لحل المشاكل الناجمة عن الحرب الأهلية، والتصدي لما يترتب عليها من آثار، وقبل كل شيء، عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وفي سياق الحالة الجديدة، نوافق على الحاجة إلى إحداث تعديلات معينة في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ونعتقد أن الولاية الجديدة للبعثة، والتي وضعت مع مراعاة رغبات القيادة الرواندية واعتمدها توا أعضاء المجلس بالإجماع، تبقي على وجود كاف للأمم المتحدة في رواندا وعلى دور نشط للأمم المتحدة فيها. ونحن نتوقع أن يساعد مزيد من التعاون البنّاء من قبل حكومة رواندا والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على تحقيق المصالحة الوطنية والانتعاش في أسرع وقت ممكن.

وروسيا، على غرار عدد من الدول الأخرى، تشارك بنشاط في تقديم المساعدة الدولية الطارئة إلى رواندا، وهي لا تزال منخرطة، منذ المراحل الأولى للأزمة، في تقديم المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد مراقبون عسكريون روس في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وعلى الصعيد السياسي، ما زلنا نعتقد أن اتفاق أروشا لا يزال يحدد الإطار لتسوية سلمية. ونلاحظ الدور الخاص الذي يطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المجاورة لرواندا القيام به.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الحالة الناجمة عن الاستمرار في إضفاء الطابع العسكري على بعض المخيمات الواقعة في بلدان مجاورة. ونلاحظ مع الارتياح النشاط المفيد الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي استطاعت، من خلال الاتصالات البناءة بالسلطات الزائيرية، إرساء النظام في مخيمات اللاجئين الخاضعة لرقابة المفوضية. ونأمل في أن تتخذ البلدان المجاورة لرواندا، وفقا لأحكام القرار الذي اتخذ توا، جميع التدابير اللازمة لوقف نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى المتطرفين من المعارضة الرواندية. وسيكون هذا اسهاما هاما في الحفاظ على الاستقرار في رواندا وفي المنطقة ككل على السواء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أدخل في صلب موضوع بياني، أود أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، تهانئ وفد فرنسا على توليكم الرئاسة وأن أعرب عن سرورنا البالغ لرؤية ممثل ألمانيا يدير أعمال المجلس.

لقد صوت وفدي مؤيدا القرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة ستة أشهر، حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ويبقي على وجود الأمم المتحدة في رواندا. إن الحالة في ذلك البلد تغيرت تغيرا كبيرا منذ بداية هذه العملية. فلم تعد هناك حرب أهلية. وأزيلت مخيمات الأشخاص المشردين. وقد طلبت الحكومة الرواندية أن تخلص الأمم المتحدة إلى الاستنتاجات ذات الصلة من هذه التغييرات وألا يعهد بعد الآن إلى عملية الأمم المتحدة في رواندا بمهام حفظ السلام بحد ذاتها.

هذا ما فعله مجلس الأمن توا بإسناد ولاية جديدة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ومن المتوخى أيضا أن يتم تخفيض مستوى القوة بما يزيد عن النصف. ونأمل في أن تتعاون حكومة رواندا بالكامل مع عملية الأمم المتحدة وفي أن تواصل احترام اتفاق مركز البعثة. ونحن نعلق أهمية خاصة على هذه النقطة الأخيرة.

وهكذا ستكون المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بتكوينها الجديد، تقديم المساعدة إلى حكومة رواندا، وخاصة فيما يتعلق بما نعتبره المسألة الأساسية ذات الأولوية: عودة اللاجئين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية. ونحن نأمل أن تواصل حكومة رواندا بذلك كل ما في وسعها لتشجيع استمرار هذه العملية. ونحن متأكدون من أن المجتمع الدولي سيستمر على أساس ما تبذله من جهود في تقديم مساعدته إلى شعب رواندا.

ونعتقد أيضا أن مسألة اللاجئين لا يمكن حلها إلا في إطار وطني. ولهذا لا تزال فرنسا تأمل في تنظيم مؤتمر معني بالسلم والأمن والاستقرار من أجل حسم المشاكل التي تواجه بلدان منطقة البحيرات الكبرى في إطار إقليمي.

وفي الختام، يعتقد بلدي أنه لا يمكن استعادة الثقة في رواندا إلا إذا تم وقف تهريب السلاح الذي يشعل التوترات في المنطقة. وتشمل التدابير التي تحقق ذلك توضيح نظام الحظر المفروض بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) وإمكانية وزع المراقبين العسكريين في البلدان المجاورة، الذين ستكون مهمتهم مراقبة تنفيذ الحظر.

ونعتبر استعادة الاستقرار والثقة وعودة اللاجئين والمصالحة الوطنية السبل الوحيدة التي يمكن بها لبلدان المنطقة، ورواندا بوجه خاص، أن تعود إلى طريق السلم والتقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيدة كانياس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال المجلس، وأن أعرض عليكم تعاوننا الكامل في الاضطلاع بمهامكم، التي نحن واثقون، في ضوء قدراتكم الكبيرة، من أنها ستتوج بالنجاح.

ونود أيضا أن نهنئ السفير مريميه، ممثل فرنسا، وكامل أعضاء وفده على إدارتهم الهادئة والماهرة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

وتود حكومة بلدي أن تعرب عن تقديرها لحكومة رواندا على ما حققته من انجازات وعلى الجهود التي تبذلها من أجل إعادة الحياة الطبيعية إلى ذلك البلد، على الرغم من الحالة الصعبة التي تواجهها. وحسبما قلنا من قبل فإن عودة اللاجئين الروانديين الآمنة والطوعية إلى مجتمعاتهم أساسية لإنعاش رواندا وإعمارها. ولهذا السبب، فإن عدم توفر نظام قضائي، وإضفاء الطابع العسكري على مخيمات اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة - الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى الغارات المزعزعة للاستقرار داخل رواندا - والحاجة إلى الإسراع بإقامة ظروف مؤاتية لعودة اللاجئين وإعادة دمجهم، مسائل ذات أولوية يتعين معالجتها بسرعة بغية تجنب إمكانية حدوث مذبحة أخرى في المنطقة.

ويركز مجلس الأمن على وجه التحديد في القرار المتخذ توا على هذه الجوانب. فمن ناحية، مراعاة للظروف الجديدة في رواندا، عدل المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومستوى قوتها. ويؤيد وفدي بالكامل الاتجاه الجديد للبعثة الذي تم التوصل اليه بالتشاور الوثيق مع وفد رواندا والذي يرد وصفه في الفقرة ٣ من منطوق القرار. ونعتقد أن هذه المهمة يمكن تنفيذها بنجاح بتقليل عدد أفراد البعثة، وفقا لأحكام القرار، والإبقاء على العدد الحالي من المراقبين العسكريين والشرطة المدنية، وبالأخص التعاون الكامل لحكومة رواندا.

ومن الناحية الأخرى، وبموجب الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من القرار، فإن المجلس، إذ يشعر بالقلق إزاء التقارير عن الاستعدادات العسكرية والغارات المتزايدة داخل رواندا من جانب عناصر تنتمي إلى النظام السابق، اتخذ تدابير بهذا الشأن. فقد يعلن بجلاء أن القيود المفروضة بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) تنطبق على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المحددة فيه إلى الأشخاص في الدول المجاورة لرواندا إذا كان ذلك البيع أو التوريد بغرض استخدام تلك الأسلحة أو الأعتدة داخل رواندا. كما يطلب إلى الدول المجاورة لرواندا اتخاذ خطوات يكون الهدف منها وضع حد للعوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار في رواندا، ويطلب إلى الأمين العام التشاور مع حكومات البلدان المجاورة بشأن إمكانية وزع مراقبين عسكريين في أراضيها بغية رصد بيع أو توريد الأسلحة.

ونعتقد أنه ينبغي أن يرافق كل هذه التدابير تقديم مساعدة متزايدة لجهود إنعاش رواندا. فإتاحة الموارد لرواندا سيمكن من الإسراع بإقامة مناخ الثقة اللازم للمصالحة الوطنية وعودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، نحث الدول والمنظمات المانحة على الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما في دعم تسيير أعمال المحكمة الدولية في مرحلة مبكرة وبصورة فعالة وإصلاح الجهاز القضائي الرواندي.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي مراعاة المنظور الإقليمي لمشكلة رواندا. فنحن نرى أن من المستصوب تنشيط اتفاق بوجمبورا وتنفيذه، حيث أنه يوفر للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ والمجتمع الدولي الإطار اللازم للعمل بشأن قضية اللاجئين.

وبالمثل، نعتقد أن النهج الشامل لمعالجة مشاكل منطقة البحيرات الكبرى هو النهج المناسب، ونؤيد في هذا الصدد التعجيل بعقد المؤتمر الإقليمي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية.

وفي هذه المرحلة الجديدة في رواندا، نؤمن بأن وجود الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع حكومتها، يؤدي دورا هاما في إنعاش البلد وتعزيز الثقة بالمجتمع الدولي في وقت تشتد فيه حاجة رواندا إلى هذه الثقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير مريميه، ممثل فرنسا، ووفده على الطريقة الممتازة التي أديرت بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

يؤذن القرار ٩٩٧ (١٩٩٥) الذي اتخذه المجلس بالإجماع منذ لحظات ببداية مرحلة جديدة من تدخل الأمم المتحدة في رواندا.

لذا، فمن المناسب في هذا المنعطف أن ننظر في مدى نجاح الجهود الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في ذلك البلد الأفريقي الذي طالت معاناته.

يوضح الأمين العام في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أن جوا من الاستقرار النسبي قد ساد في رواندا، وأن ذلك البلد الذي نكب بجريمة إبادة الأجناس في السنة الماضية ينعم الآن بالسلم إلى حد كبير. وها قد بدأت عملية الإنعاش الطويلة والشاقة.

وواضح من التقرير أن البعثة كانت ناجحة حتى الآن. فعلى امتداد السنة الماضية ساعدت البعثة الشعب الرواندي في تحقيق السلم والحفاظ عليه، وأسهمت إسهاما ملموسا في تطبيع الحالة في رواندا. ومن الواضح أيضا أن استمرار وجود البعثة في رواندا أمر أساسي إذا أريد لعملية تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في البلد أن تتواصل.

والقرار ٩٩٧ (١٩٩٥) يعدل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، حتى تكون معبرة بطريقة أفضل عن الحالة السائدة حاليا في ذلك البلد، وعلى وجه الخصوص البيئة الأمنية المحسنة.

وعلى أساس هذه الولاية المعدلة، ستركز البعثة جهودها على دور بناء الثقة بدلا من دور حفظ السلم. وستقدم المساعدة إلى الحكومة الرواندية في عملية بناء الثقة، وفي إعادة دمج اللاجئين العائدين في مجتمعاتهم المحلية، وتوزيع المعونة الإنسانية.

وفضلا عن ذلك سيعهد إلى البعثة بمهمة حماية أفراد المحكمة الدولية لرواندا ومختلف المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة إنسانية في رواندا. وأمامها مهمة هامة أخرى هي توفير المساعدة في تدريب قوة الشرطة الوطنية الرواندية. وستضطلع البعثة، بعد التخفيض الكبير في مستوى قوتها، بولايتها الجديدة مع الاحترام التام للسلطة السيادية لحكومة رواندا.

أما التحسن في الحالة العامة في رواندا فقد جاء نتيجة الجهود العظيمة التي تبذلها حكومة رواندا بمساعدة الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بصفة عامة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الإنجازات الإيجابية ما زال يتعين القيام بالكثير قبل أن تعود رواندا إلى حياتها الطبيعية، وقبل أن تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية التي هي شرط أساسي حيوي للاستقرار والرخاء طويلي الأجل في ذلك البلد.

ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية ما لم يتوفر مناخ من الاستقرار والتسامح والثقة، مناخ يشجع المليونين من اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم. وتهيئة المناخ الذي يفضي إلى عودة اللاجئين هي المسؤولية الرئيسية لحكومة رواندا. وعليها أن تبذل قصارى جهودها لمنع حدوث اعتداء على اللاجئين العائدين، وإن وقع مثل هذا الاعتداء فعليها أن تعاقب المسؤولين عنه وفقا للقانون.

ومن الجلي أن نجاح المصالحة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جريمة إبادة الأجناس والأعمال الإجرامية الأخرى التي ارتكبت في السنة الماضية أثناء الحرب الأهلية. وكلما طالت هذه العملية، طال أمد عملية المصالحة الوطنية وقلت فرص نجاحها. وهذا ما يجعل من الحتمي إنشاء نظام قضائي وطني فعال بأسرع ما يمكن وبمساعدة دولية، والتشغيل الكامل للمحكمة الدولية لرواندا.

وهناك عنصر هام آخر من عناصر الاستقرار هو الحالة الاقتصادية في ذلك البلد. لقد دمر اقتصاد رواندا وبنيتها الأساسية بفعل الحرب الأهلية الشرسة. ولا يمكن لرواندا أن تواجه بمفردها هذه المشكلة

الضخمة التي، في جملة أمور، تزيد من تعقيد عودة اللاجئين وإعادة دمجهم على وجه السرعة. والمجتمع الدولي لم يفعل حتى الآن ما يكفي لتحسين الحالة. ومن الضرورة الحتمية إذن التعجيل بصرف المساعدة الاقتصادية الدولية المتعهد بها لرواندا والتي ستساعدها في انتعاشها الاقتصادي قصير الأجل.

وفيما يتعلق بالحل الطويل الأجل لمختلف المشاكل التي تواجهها رواندا حاليا، من الجلي أن النهج الإقليمي تقوم إليه الحاجة هنا. ومن ثم، يرحب وفد بلدي باعتزام الأمين العام استكشاف امكانيات عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالسلم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الرغم من أن البيئة الأمنية في رواندا تحسنت على امتداد السنة الماضية بفضل جهود القوات الأمنية الرواندية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فمن الواضح أن الحالة الأمنية العامة ما زالت بعيدة عن كونها مثالية. وهناك تقارير متواترة عن إعادة تسليح عناصر من النظام الرواندي السابق، وزيادة في الهجمات المسلحة عبر الحدود إلى رواندا من جانب هذه العناصر. وهذا تطور مقلق للغاية، وإذا استمر دون كابح يمكن أن يهدد بشكل خطير الاستقرار الذي ما زال هشا في ذلك البلد، وأن يخلق أزمة جديدة.

ولهذا فإننا نرحب بحقيقة أن القرار ٩٩٧ (١٩٩٥) يطلب إلى الدول المجاورة لرواندا أن تكفل ألا تقع الأسلحة وغيرها من الأعتدة العسكرية التي قد تستخدم في رواندا في أيد غير أمينة. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالاقتراح الداعي إلى وضع مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة في البلدان المجاورة لرواندا، ونحث بقوة حكومات تلك البلدان على التعاون بالكامل مع الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام في رواندا، وبقائد القوة وأفراد البعثة على عملهم الرائع والدؤوب الذي يسهم إسهاما عظيما في قضية السلم والاستقرار في رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يتوجه إليكم وإلى وفدكم بالتهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وإننا لواثقون من أن حكمتكم واقتداركم سيتيحان للمجلس أن يكمل أعماله بنجاح خلال هذا الشهر. ووفدي يضع كل تأييده تحت تصرفكم وقتما تشاءون.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفير جان - برنار مريميه على فعاليته وكفاءته في إدارة أعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو.

ويود وفد بلدي كذلك أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بالممثل الدائم للصين، وأن يعده أيضا بتعاونه الكامل.

كما يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويود أيضا أن يتوجه بشكر خاص إلى السيد شهريار خان، ممثله الخاص، وإلى قائد قوة البعثة، الجنرال غي توسينيان، اللذين مكنا البعثة، بفضل مناقبهما الشخصية واقتدارهما، من إنجاز ولايتها. والفضل في ذلك يرجع أيضا إلى تعاونهما الوثيق ومشاوراتهما المنتظمة مع الحكومة الرواندية.

وكما يدرك المجلس، كانت رواندا قبل ١٠ شهور بلدا مدمرا راح ثُمن سكانه ضحية جريمة إبادة الأجناس العمياء التي نادت بها وخططت لها الحكومة السابقة.

وتسلّم حكومتي، مع الأمين العام، بضرورة إعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. فقد تغيرت الحالة وتجاوزت الأحداث بالفعل الولاية الحالية وعليّ أن أشير إلى أن حكومة بلدي، على غرار أية حكومة مسؤولة، تود ممارسة سيادتها في مجال الأمن في أرجاء رواندا كلها.

كما ترغب حكومة رواندا في ضمان السلم وبناء الثقة فيما بين الروانديين دون أي وسطاء. فما دام هناك وسيط، لا يمكن على الإطلاق إقامة الثقة على نحو كامل. وثمة حاجة إلى النهوض بالاتصالات المباشرة بين الشعب وحكومته.

ووفد بلادي مقتنع بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لها الآن ولاية واضحة وواقعية ويمكن تحقيقها. والتعاون بين البعثة والحكومة سيكون تاما وأكثر قوة على السواء.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لإثارة نقطتين جديرتين بالنظر الجدي. النقطة الأولى هي حالة انعدام الأمن الناجمة عن مخيمات اللاجئين التي تهدد السلم في رواندا وفي البلدان المجاورة لها. ووفدي يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن الحالة في المخيمات، بدلا من السماح بتدهور الوضع، وترك مهمة التقييم للمنظمات غير الحكومية والصحفيين. وإذا كانت البلدان المتضررة من مخيمات اللاجئين هذه تود أن تظهر الشفافية، فإننا نطلب منها أن تشكل لجنة دولية للنظر في هذه المسألة.

أما النقطة الثانية التي أود إثارتها فهي تتعلق بحظر الأسلحة المفروض على الحكومة الرواندية الحالية، الذي لا يؤدي، في الحقيقة، إلا إلى مساعدة مجرمي الحكومة السابقة الذين خططوا لإبادة الأجناس في العام الماضي في رواندا. ومن المؤسف، أن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة هي الضحية الوحيدة الآن لهذا الحظر، الذي من الصعب، من الناحية الفنية، تطبيقه في مخيمات اللاجئين نظرا لأن المجموعة الموجودة هناك ليست كيانا سياسيا.

ويناشد وفد بلدي مجلس الأمن على وجه الإلحاح أن يعيد النظر في قراره ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي استهدف معالجة حالة معينة كانت سائدة وقت صدوره. ولكن تلك الحالة، بل والحكومة التي كان ينطبق عليها ذلك القرار، لم يعد لهما وجود. ولذلك، فإن القرار يعاقب حكومة تناضل لضمان الأمن لشعبها، في حين أن المجرمين الحقيقيين الذين استهدفهم القرار يقومون بتسليح أنفسهم، بمنأى عن العقاب، كيما يتمكنوا من الانتهاء من الجرائم التي بدأوا في ارتكابها في العام الماضي. لذلك، نطالب بمراجعة القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، لأن الشعب الرواندي لا يحتاج إلى تلك المراجعة فحسب بل إنه له الحق فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

(تكلام بالانكليزية)
والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

لقد أسعد حكومة بلدي أن تؤيد القرار الذي اعتُمد توا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لمدة ستة أشهر أخرى. وهكذا يمكن للبعثة أن تستمر في الاضطلاع بدورها الحيوي في عملية المصالحة والإنعاش في رواندا.

منذ قرارنا الأخير بشأن ولاية البعثة تغيرت الحالة في رواندا تغيرا كبيرا. ونظرا لتغير الظروف، قرر المجلس تعديل ولاية البعثة وحجمها على السواء. فهي تحتاج إلى أساس متين لعملها؛ وهذا الأساس ستوفره ولاية البعثة ومستوى قوتها اللذان اتفقنا عليهما. وستباشر البعثة عملها بالتعاون الوثيق مع حكومة رواندا. وبالمثل، نتوقع من السلطات الرواندية أن تقدم مؤازرتها الكاملة للبعثة.

إن الاستقرار والمصالحة الوطنية الحقيقية والتعمير لا تزال الأهداف النهائية لرواندا. وستساعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الروانديين وذلك بمواصلة ممارسة مساعيها الحميدة. ومع ذلك، فبدون عودة اللاجئين لن يكون هناك استقرار دائم في البلد. وفي هذا السياق، ستساعد البعثة حكومة رواندا في تيسير العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى مجتمعاتهم المحلية.

ثمة شرط مسبق آخر للمصالحة الوطنية الحقيقية هو تحقيق العدالة. ولا بد من تقديم المتهمين بإبادة الأجناس إلى المحاكمة. لذا، نؤيد بقوة التشديد الذي يشدده القرار على تأييد الأداء السريع والفعال للمحكمة الدولية وعلى إنعاش النظام القضائي الرواندي. فرواندا ما زالت في حاجة إلى مساعدة عاجلة وكبيرة فيما تبذله من جهود للإنعاش في هذا المجال.

لقد طالب الأمين العام، في تقريره، باتخاذ إجراء لمنع الأنشطة العسكرية التي يقوم بها مواطنون روانديون في بلدان مجاورة بهدف زعزعة استقرار رواندا. والآن يطلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يتشاور مع البلدان المجاورة حول إمكانية وزع المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة لرصد حظر الأسلحة المفروض على هؤلاء الأفراد ونحن نتطلع إلى إصداره لهذا التقرير.

إن آثار المأساة المروعة التي أحاقت برواندا في العام الماضي ما زالت مرئية. لكي ها هي رواندا تعود ببطء إلى الاستقرار والحالة الطبيعية التي تسعى إليها. والمجتمع الدولي مطالب بالاستمرار في مساعدة الشعب الرواندي في السير على هذا الدرب. وستضطلع حكومة بلدي بدورها وستواصل دعم جهود رواندا للإنعاش والتعمير.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥